مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

التغلغل السلمي للاستعمار في الشمال الإفريقي
أساليب التسرب الفرنسي في المغرب قبل سنة ١٩١٢ نموذجًا

عبد الفتاح ايت ادرى
باحث في التاريخ المعاصر والراهن
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
بني ملال – المملكة المغربية

مُلَخّص

يكتسي موضوع "التغلغل الاستعماري بالشمال الأفريقي: وسائل التسرب الفرنسي بالمغرب قبل سنة ١٩١٢" أهمية كبرى في تاريخ المستعمرات عامة، وتاريخ المغرب خاصة. نظرًا لأن كثيرًا من الدارسين للاستعمار وطرقه يركزون على العوامل الداخلية التي أدت ببلد معين إلى الوقوع فريسة للاستعمار، دون التركيز على بقية العوامل الأخرى، لاسيما الخارجية منها بالخصوص. فمع بداية القرن التاسع عشر تزايدت الصلات بين الدولة المغربية والدول الأوربية، الأمر الذي فرض على المغرب أن يصبح مادة قابلة للاستغلال والاستنزاف في المشروعات الاستعمارية. وقد كان لفرنسا النصيب الأكبر في التخطيط لأن يكون المغرب من نصيبها، لاسيما وأنها تحتل جارها الشرقية الجزائر. فبمجرد احتلال فرنسا لهذه الأخيرة سنة ١٨٣٠، بدأت توجه أنظارها صوب المغرب، وشرعت في التخطيط للسيطرة عليه، فوضعت مخططًا متكاملاً يتضمن مجموعة من الأساليب والوسائل للتغلغل السلمي، تمهيدًا للغزو العسكري، هذه الوسائل مزجت بين استعمال العلم والمعرفة والطب، وبين فرض قروض وإثارة الفتن والاضطرابات عبر عناصر مغربية مدعومة من فرنسا، لتحصل فرنسا على العديد من الامتيازات عبر فرضها مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات على المغرب. وقد حاولنا تسليط الضوء على مجموعة من هذه الوسائل، بالاعتماد على مجموعة من المراجع والدراسات العربية والفرنسية، والتي درست تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر، معتمدين على منهج تاريخي سيمكننا من الوقوف على الجذور التاريخية التي ساهمت في فرض الحماية الفرنسية على المغرب وجعله مستعمرة فرنسية سنة ١٩١٢.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٧ أبريل ٢٠٢١
تاريخ قبول النشر: ٠٣ مايو ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

الاستعمار الفرنسي؛ الوصاية المالية؛ الثورات القبلية؛ الدبلوماسية الفرنسية؛ تاريخ المغرب الحديث

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2021.231852

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الفتاح ايت ادرى. "التغلغل السلمي للاستعمار في الشمال الإفريقي: أساليب التسرب الفرنسي في المغرب قبل سنة ١٩١٢ نموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الثاني والخمسون؛ يونيو ٢٠٢١. ص ١٧٠ – ١٨٠.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: aitdraabdelfatah@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ بدأت تتطلع لمد نفوذها على المغرب، وأصبحت تبحث عن الفرصة المناسبة لجر المغرب إلى حرب، وهو ما تم سنة ١٨٤٤ في معركة ايسلي التي بينت بالملموس ضعف الجيش المغربي الذي أزيلت عنه أسطورة وادي المخازن، وتوضح ذلك أكثر إثر انهزامه الثاني أمام إسبانيا في معركة تطوان. فأصبحت الدول الأوربية عامة وفرنسا وإسبانيا على وجه الخصوص تتحين الفرص للانقضاض على المغرب، وحدث بينها نوع من التنافس المحموم: فبريطانيا كانت تتذرع بهيمنتها على الأسواق المغربية، وإسبانيا تمسكت بحقوقها التاريخية، وألمانيا الحديثة العهد بالتوحيد، طالبت بحقها في التعويض، وفرنسا من جهتها كانت ترى أن وجودها في الجزائر يعطيها الحق في التوسع داخل المغرب. أمام هذا التنافس الإمبريالي، شرع رواد الفكر الاستعماري ومنظريه خاصة الفرنسيين في وضع تصورات ومخططات ومناهج وأساليب للتغلغل السلمي.

يندرج هذا المقال في إطار الدراسات التاريخية التي تهدف إلى محاولة التعرف على آليات ووسائل اشتغال الظاهرة الإمبريالية قبل أن تخضع بلدًا معينًا، فالاستعمار قبل أن يغامر بالاحتلال العسكري، يمهد له بوسائل سلمية، وهو الأمر الذي أعتمد في العديد من الدول الشمال الإفريقية، وخاصة المغرب. وهو موضوع من الأهمية بمكان على اعتبار أن كثيرًا من الدارسين يهتمون فقط عند دراسة الاستعمار بتبيان غاياته وأهدافه والاحتلالات العسكرية التي باشرها متناسين وسائل تغلغه السلمية والتي لها الدور المحوري في استعمار بلد ما، وهي الوسائل التي تمتد في الزمن.

سنحاول من خلال هذا المقال توضيح الدور الذي لعبته كل وسيلة على حدا في الكشف عن عورة المغرب وتطويقه أولاً وإخضاعه أخيرًا لحمايتها سنة ١٩١٢. وقد قسمنا هذه الوسائل إلى: (سلاح العلم/ الطب/ فرض الوصاية المالية/ استغلال شبكة الوسطاء والقناصل/ إثارة الفتن والاضطرابات/ إنشاء مجموعة من التجهيزات/ الاتفاقيات والمعاهدات).

أولاً: سلاح العلم

كتب onésime reclus في سنة ١٨٧٣ قائلاً "المغرب هو أحد أكثر البلدان غموضًا في العالم، مع أنه لا يقع إلا على بعد كيلومترا قليلة من إسبانيا"(Daniel rivet, 1988, pg). إن هذا الغموض الذي كان يكتنف الأبحاث والمعلومات حول المغرب من جهة، والتجربة الجزائرية التي بينت بالملموس صعوبة إخضاع بلد ما بواسطة الجهد العسكري فقط من جهة ثانية، حتم على منظري الاستعمار الاعتماد على وسائل أخرى لكسب المعركة، وهذا ما نكتشفه من خلال قول دوتي (Edmound doutté,1900,Pg): "إن جميع المشاكل التي عرفناها في الجزائر خلال سنواتنا الأولى مردها إلى الجهل".

نجده يقول في موضع أخر: "ينبغي أن يتقدم الفتح القهري للمغرب الفتح العلمي ليكون هو كذلك فتحًا فرنسيًا، وذلك لأن العلماء الذين يبعث بهم إلى المغرب ينقلون إلينا المواد الضرورية لإقامة سياستنا المغربية هذا إضافة إلى أن هناك مصلحة فائقة ليتحول المغرب إلى ميدان علمي يشتغل فيه العلماء الفرنسيون وعلماء الجزائر على وجه التخصيص... لكن ينبغي أن لا نكثر من الوفود العلمية من الجزائر حتى لا نثير انتباه المنافسين لنا... على أن أهم شيء هو أن لا يبدوا للسياسة أي دور في هذه الأمور كلها، فإن أعمال علمائنا وإن انحصرت إطلاقًا عند مجال تخصصاتهم، فان لها مفعولاً يتجاوز الغاية العلمية لأنها تمدنا بسبب أخر من أسباب التدخل في شؤون المغرب... والفائدة كل الفائدة في الإكثار من المنشورات، ويجب الإلحاح على بديع جغرافية البلد وعلى خصوبتها مع وصف الإنتاج، ويجب بعبارة وجيزة إحداث رغبة التعرف عليها والانتقال إليها والحرص على أن تصبح أرضا فرنسية.." (إبراهيم بوطالب، ١٩٨٩، ص١١٩).

لقد كانت هناك منشورات وكتب حول المغرب قبل ١٩٠٠ لكنها كتب كانت تغرق في الخطاب الغرائبي والعجائبي، لكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تناسلت مجموعة من الأعمال ذات القيمة العلمية، ولعل من أهم الأعمال التي رصدت الجغرافية المغربية عمل شارل دو فوكو الذي تقنع بزي يهودي ليطوف عبر المغرب متحسسًا وملتقطًا جميع المعلومات التي قد يستغلها جيش الغزو ذات يوم، فبعد جولاته في المغرب مدة سنة تقريبا تمكن من حصد معلومات وإفادات قيمة شملت كل ميادين المعرفة، دونها في كتابه (la reconnaissance du Maroc)، وقبل طبع هذا الكتاب قدم نسخة خطية منه إلى الجمعية الجغرافية بباريس والتي منحته أول وسام ذهبي من أوسمتها التكريمية في جلستها المنعقدة يوم ٢٤ أبريل ١٨٨٥، تقديرًا لما أضافه من معطيات علمية قيمة عن الحالة والأوضاع في المغرب. وأصبح المغرب منذ هذه الفترة قبلة للعلماء والباحثين الأوربيين، وظهرت مجموعة من التقارير والدراسات أنجزت من طرف جواسيس وقناصل وعلماء كل

الدول الأوربية المهتمة بالمغرب، ونشير هنا إلى تقارير دي سيكونزاك، Aubing وBrives ومنشورات الخرائطي Sabatier والألماني لينتس والاسباني اميلو بونلي. ولقد أفاض في نفس الاتجاه عدد أخر من الكتاب أمثال lacroix و la martinière و bernard و Gautier (إبراهيم بوطالب، ١٩٨٩ص ١١٧)

كان الاهتمام بالمغرب من الناحية المعرفية مشتركًا بين عدد من الدول الأوربية، لكنه لم يكن متساويًا، أي أنه كان خاضعًا لتراتبية خاصةً احتلت فيه فرنسا الموقع الأول وذلك بحكم توفرها على تجربة في غاية الأهمية، فيما يتعلق بتعاملها مع محيط جغرافي وبشري يتقاسم عددًا من الخصائص المشتركة، كما إنها تتوفر على رصيد هام من المعلومات بفضل البعثات الجغرافية وتحريات العسكريين انطلاقًا من الحدود المغربية الجزائرية. (رشيد عزيور، أطروحة دكتوراه ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) وفي هذا الصدد أوصى ادموند دوتي أحد أقطاب الامبريالية الفرنسية بالاهتمام بسلاح العلم في غزو المغرب حيث قال: "يجب أن يتقدم الغزو العلمي الغزو العسكري" (doutté,1900, p39)، كما دعى إلى الاهتمام بدروس الجغرافيا الخاصة بالمغرب.

ومن أجل هذا المخطط الاستعماري تأسست البعثة العلمية ابتداءً من سنة ١٩٠٣ التي أقيمت في طنجة (Daniel Rivet,1988, p39) بإيعاز من أحد أقطاب التغلغل الفرنسي بالمغرب وهو ألفرد لوشاتليي، ولقد شرعت هذه البعثة تنقب عن أسرار المغرب وتنشر الأبحاث ونتائج استطلاعاتها في دورية les archives marocaine ابتداءً من سنة ١٩٠٤، وتألق بفضلها قطب أخر من أقطاب الاستعلامات الفرنسية وهو Michaux bellaire (بوطالب، ١٩٨٩، ص ١١٩) إن المرحلة التي تولى فيها ميشو بلير إدارة البعثة العلمية تُعد مرحلة بارزة في خدمة المشروع الكولونيالي حيث كانت جهوده الشخصية ذات قيمة جوهرية في المشروع الكولونيالي، خصوصًا على مستوى إعداد المونوغرافيات، وقد عرفت البعثة تحت إدارته غزارة في الإنتاج. وإضافة إلى مجلة الوثائق المغربية ظهرت مجلات ومصنفات أخرى من أبرزها les archives berbère وville et tribus du Maroc.

وعمدت البعثة العلمية إلى التعرف عن قرب على التنظيم السوسيوسياسي المغربي، وتمكين الاحتلال من معلومات ووثائق على درجة عالية من الأهمية والدقة، فهذه الأبحاث لم تسع في واقع الأمر سوى إلى تعبيد الطريق للاحتلال المغرب. (محمد الغيلاني، ٢٠٠٨، ص ١٦) ومن الأدلة القاطعة على تقدم الأبحاث الكولونيالية من حيث القيمة، تناسل مجموعة من المؤلفات حول تاريخ المغرب مثل كتاب August cour عن قيام أسر الشرفاء بالمغرب ومنافستهم مع أتراك الايالة الجزائرية ما بين ١٥٠٩ – ١٨٣٠ الذي صدر سنة ١٩٠٤، وكتاب Massignon عن أحوال المغرب في القرن السادس عشر الذي صدر سنة ١٩٠٦ وكتاب Masson عن العلاقات التجارية بين فرنسا وشمال إفريقيا في العصر الحديث صدر سنة ١٩٠٣ وكتاب Routard de card التي ضمنه سلسلة المعاهدات والأوقاف التي أبرمت بين المغرب والدول الأوربية قبل الحماية (بوطالب، ١٩٨٩، ص ١٨١).

كما نجد أن الفرنسيين اهتموا بترجمة عدد من المؤلفات مثل كتاب الاستقصاء للناصري وكتاب الفخري لابن طباطبا ودوحة الناشر لابن عسكر ومجموعة من الفتاوي التي تضمنها كتاب المعيار للونشريسي. (مولود عاشق، ٢٠١٠، ص٢٣) كما ترجمت الكثير من المخطوطات المغربية التي تم نشرها في دورية الوثائق المغربية، كما تم نشر الكثير من المقالات في مجلة العالم الإسلامي التي أطلقها لوشاتليي سنة ١٩٠٦(Daniel rivet , 1988, p 22) إن كل هذه الدراسات أنجزت بتشجيع من المؤسسات الفرنسية، لتكون رهن إشارة أصحاب القرار السياسي من مدنيين وعسكريين للاعتماد عليها والاستئناس بها لوضع المخططات والأساليب الملائمة لإخضاع المخزن المغربي لرغبات الدولة الفرنسية وطموحاتها (زكي مبارك، 2010، ص ١٠)

إن دور العلماء لإخضاع المغرب كان واضحًا وذلك ما عبر عنه جورج هادي مدير شؤون التعليم في خطاب الافتتاح للمؤتمر الأول لمعهد الدراسات المغربية سنة ١٩٢٠: "لم يكن الجنود ورجال الإدارة والمعمرين ورجال الأعمال هم الذين نقلوا إلى المغرب أنشطتهم، فإن العلماء ورجال الفن هم كذلك تجاوزوا كل الأخطار ليتعرفوا على المغرب وليعرفوا سكانه.. وكما أن التقدم الاقتصادي قد حصل بموازاة أعمال التمهيد العسكري، كذلك إن العلوم قد أطاحت بالمغرب على دوي البندقيات" (بوطالب، ١٩٨٩، ص١٢٣) إن هذه الأبحاث العلمية خلقت نقاشًا حادًا بين فريقين من المستعمرين الفرنسيين: فريق يتبنى سياسة القبائل وفريق يتبنى سياسة المخزن، فالفريق الأول يرى أن إخضاع البلاد لن يتم إلا بالتركيز على إخضاع القبائل، أما الفريق الثاني فيركز على استقطاب المخزن (Daniel rivet, 1988, p 41) لأنه القوة الشرعية وبواسطته يستطيعون النفاذ إلى المجتمع المغربي وهذا ما عرف في عهد ليوطي بالسياسة الإسلامية. لقد مكنت مختلف هذه التقارير

فرنسا من وضع صورة واضحة عن المغرب، واستمرت هذه الأبحاث خلال فترة الحماية بواسطة ضباط الشؤون الأهلية، فالغزو العلمي حسب ادموند دوتي يجب أن يستمر بدون توقف (doutté, 1900, p.21)

ثانيًا: الطب

من الوسائل التي استعملتها الدول الأوربية في تسهيل تغلغلها داخل التراب المغربي الطب، ولعل أول خطوة في هذا الطريق كان تأسيس المجلس الصحي الدولي، ففي ٢٨ أبريل ١٨٤٠ تقدمت الهيئة القنصلية بطنجة إلى سلطان المغرب بمشروع قانون يؤسس بموجبه "مجلس صحي" يعهد إليه بالسهر على الجوانب الصحية بجميع المراسي التجارية، وذلك باتخاذ الإجراءات الوقائية ضد السفن القادمة إلى المغرب من الجهات الموبوءة دون التدخل في الشؤون الصحية الداخلية للدولة المغربية. (زكي مبارك، ٢٠١٠، ص١١) إلا أن حقيقة الأمور كانت عكس ذلك فالمجلس الصحي دأب على التدخل في الشؤون الحضرية، بشكل تحولت معه المراقبة الصحية الدولية إلى وسيلة لنهك السيادة الوطنية ودوس حقوق المخزن... وباعتبار أنها مست مجالات جد حساسة كمجال الحج، فإنها كانت صدمة عنيفة للإنسان المغربي، ومن تم لابد أن تكون قد أدت إلى حدوث خدشات عميقة في نسيج العلاقات بين المخزن ورعاياه.

لقد تزايد عدد الأطباء القادمين إلى المغرب بدعوى حماية الجاليات الأوربية والأمراض، وفي هذا الصدد نذكر الطبيب Roligner الذي حل بالمفوضية القنصلية الفرنسية سنة ١٨٥٢، وظل يزاول نشاطه بها إلى حدود وفاته سنة ١٨٥٦، وهو الذي أقنع القنصلية الفرنسية بإحداث أول مستشفى بطنجة سنة ١٨٥٤، ونظرا لدوره الإشعاعي بنت فرنسا مستشفى ثان سنة ١٨٦٥، ساهمت في بناءه الدولة المغربية بدفع نصيب من الغرامة التي فرضتها عليها فرنسا إثر مقتل فرنسيين بتطوان سنة ١٨٦٣. (زكي مبارك، ٢٠١٠، ص ١٤) ونجد عدد من الأطباء الآخرين انتشروا بالعديد من المدن المغربية كالدكتور Schmidt و Maurer بتطوان ، والدكتور الاسباني Josezininez بالعرائش والروسي Krakof بالقصر الكبير والطبيب Krake بمراكش والفرنسي Guiol بالبيضاء.

ونجد أن المولى الحسن كان له طبيب فرنسي لقب بعميد الأطباء الذين مهدوا للتدخل في المغرب واسمه Linares حيث يقول عنه هنري دي لامارتينير: "لقد كان أداة لا تقدر بثمن لسياستنا في لحظاتها الأكثر صعوبة، إنه يعرف تفاصيل سياستنا وخبايا المخزن، وقيمة الشخصيات التي يتكون منها، إن تجربته لا تقدر بثمن" (بوجمعة رويان، أطروحة، ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، ص ٣٠٢)، وكان لينارس واعيا بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، إذ نجده يقول في رسالة وجهها إلى وزارة الحربية بباريس: "إنني أبذل كل ما في جهدي لكسب صداقة المغاربة واعترافهم بالجميل ... فقد كسبت مودة باشا الرباط محمد السويسي لأنني عالجت والده من التفويد حمى الأمعاء" (ثريا برادة، ١٩٩٧، ص ٣٦٠) ونجد الطبيب العسكري الاسباني أوبليو إي كاناليس يؤكد على دور الأطباء في خدمة أطماع بلاده قائلاً: ".. اربحوا ثقة الزوايا، واجلبوا الأطباء.. فلن تلبثوا أن تصبحوا أسياد البلاد" (رشيد عزيوز، أطروحة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٣٤٦).

وسهل عقد الجزيرة الخضراء على الأطباء عملية الاختراق، وذلك عندا سمح لهم بإمكانية التسرب داخل البلاد لحماية الأوربيين من الأوبئة والأمراض التي كانت موجودة في المغرب، واختطوا في سبيل ذلك مجموعة من المستوصفات مثل مستوصف Maurat بفاس و Bouveret بالصويرة وGuichard بالجديدة وBrau بالعرائش وMauchamp بمراكش، ويطلق الدارسون على أطباء هذه الفترة اسم الأطباء المبعوثين لأنهم كانوا موفدين من طرف وزارة الشؤون الخارجية وهم الذين وصفهم Colombani بصناع التدخل السلمي، والواقع أن الأطباء المبعوثين لم يكونوا سوى مصلحة من مصالح استعلامات، استعملت الطب للأخذ بألباب الناس عن طريق علاج ما يلم بهم من أنواع العلل والأمراض (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٣٣٠). ومن الأطباء الذين عاشوا بالمغرب واستفاد منهم الجيش الفرنسي كثيرا الطبيب فايز جربير الذي ألف كتابًا سنة ١٩٠٧ حول الشاوية ظل لسنوات يشكل دليلاً لا مناص منه لضباط الحملات العسكرية بالمغرب، كما وضع بعد ذلك بسنوات خريطة لمدينة فاس وهي التي طبعت واعتمدها مونيي في زحفه على مدينة فاس سنة ١٩١٢ (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٣٠٥).

ومن أشهر الأطباء الذين قدموا إلى المغرب نجد الطبيب Mauchamp، الذي قتله المغاربة، ولعل سبب قتله يرجع لفطنة المغاربة لنواياه التجسسية. ونجد كذلك الطبيب الألماني هولزمان الذي كان يركز في تحركاته على استقطاب الزعامات المحلية مثل الكلاوي والمتوكي وشيخ زاوية تمصلوحت، كما كان يتآمر مع يهود مراكش لتصفية حساباته مع موظفي المخزن المعارضين لمصالح بلاده (رشيد عزيوز، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٣٣٠) هؤلاء الأطباء اهتموا أيضًا بتسجيل

ملاحظاتهم عن الجيش المخزني في كل جزئياته سواء تعلق الأمر بالمكونات البشرية وحالة النظام والانضباط وكذلك التجهيزات العسكرية من أسلحة ومعدات (رشيد عزيوز، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٣٥١).

ومع احتلال فرنسا لوجدة والشاوية بدأ الطب يلعب دورًا أهم مما مضى، حيث كان الأطباء يصاحبون فيالق الغزو، وفي هذا الصدد يقول ليوطي: "إن هدف هذه المرحلة هو تحقيق la pacification.. وذلك بتعويد الأهالي على الاتصال بنا، ويتعين علينا في هذا الاتجاه أن نغتنم كل مناسبة تجعلنا ندخل في علاقة سلمية مع السكان، وتمكن من تسهيل التعامل معهم وحدهم بالإعانة الطبية"، وقال في مناسبة أخرى: "إن الطبيب عندما يزور مناطق ترفض الدخول تحت سيطرتنا، ويجد سكانها عرضة لأمراض فتاكة، فإنه هو الرئيس الأمثل هناك، لأنه يمكن أن يقوم مقام الموظفين وجيوش الاحتلال". وقال في خطاب له حول دور الطبيب في الاستعمار ألقاه في بروكسيل سنة ١٩٢٦: "ليس هناك ما هو أقوى ولا أكثر فاعلية من عمل الطبيب كوسيلة للتغلغل وجلب الأهالي وتمهيد البلاد" وأضاف: "إن للتوسع الاستعماري جوانبه القاسية، فهو ليس خاليًا من العيوب والنقصان، غير أنه إذا كان هناك ما يضفي على هذا التوسع نبلا ويبرره فهو عمل الطبيب كمهمة وكرسالة شريفة" (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٣٠٧)

وفي مرحلة الغزو العسكري للمغرب لعب الأطباء العسكريون دورًا أساسيًا في ترسيخ الهيمنة الاستعمارية، ففي كتاب صدر لأحد الأطباء العسكريين يقول ليوطي في مقدمته: "أفكاري حول أهمية الطبيب في المستعمرات ووظيفته في عمليات التهدئة معروفة... فكثير من سوء الفهم يزول بمجرد ما تحصل الثقة ويتم التفاهم... ولا أحد أفضل من الطبيب لبناء هذه الثقة، إنها تتحقق بين عشية وضحاها بمجرد أن يقتنع أحد الأعيان أو الحكام أو أي إنسان عادي بزيارة الطبيب الفرنسي كلما ألم به مرض، أو شعر بآلام توجعه، فإذا خرج من عند هذا الطبيب وخفت آلامه، يتم التغلب على الحاجز النفسي مما يسهل الإقدام على القيام بالخطوات الأولى لربط علاقات المودة" (زكي مبارك، ٢٠١٠، ص ١٥).

لقد كان ليوطي واعيًا بأهمية الطب في غزو المغرب وخاص أعماق المغرب المنسي، وفي هذا الإطار تم إنشاء مجموعات صحية متنقلة، وعبر ليوطي عن إعجابه الشديد بخدمات هذه المجموعات حين يقول: "لقد قدمت لنا الفرق الصحية المتنقلة خدمات لا تحصى، إذ كانت تنتشر كقاعات تمريض متنقلة... وفي المجموعات السكنية النائية لنبحث عن الزبون الأهلي وتقيم هناك ما يكفي من الوقت لإنجاز عمل فعال وأحيانًا تتقدم إلى الأمام في مناطق لم يتم التغلغل فيها فيما بعد، لتلعب دور الجلب والأخذ بألباب الناس بفعالية أقوى من طلقات البنادق، آه على مجموعاتنا الصحية المتنقلة الرائعة، كم ندين لها بما سهلته من اتصالات وما ساعدت عليه من جلب الناس وكسب عطفهم بل وخضوعهم". (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٣١٢)

إن ما يعطي لهذه الإعانة الطبية المتنقلة قيمتها ويجعلها قادرة على القيام بما أنيط بها من أدوار، هو أنها لم تكن تنتظر مجيء المريض والمصابين بل كانت تسعى هي إليهم، كما تشير إلى ذلك إحدى المذكرات الدورية التي بعثها الكولونيل Bloudat قائد منطقة الرباط في أكتوبر ١٩١٢ إلى رؤساء دوائر الغرب وزعير جاء فيها:" إن كثيرًا من الأهالي يترددون في التقرب منا، إما حشمة أو نفورا، ويجب تخطي تخوفهم هذا، وعوض أن ننتظر مجيئهم عندنا في مراكزنا، نذهب نحن عندهم". (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ص ٣١٣) لقد شكل الدواء وسيلة بيد الطبيب للتأثير على المغاربة، فتجد مدير الصحة كولمباني يكاتب الطبيب كافيون أحد المساعدين التقنيين في إدارة باريس حول أهمية الأرسينوبترول (مادة لعلاج مرض الزهري) يقول: "لقد شكل الأرسينوبترول سلاحا فعالا بيد الأطباء الفرنسيين للتغلغل السلمي وجلب المغاربة". (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٣٠٨)

ونشير أيضًا إلى حقيقة وهي أن الطب لعب دورًا كبيرًا في نشر المبادئ المسيحية وسط المغاربة، فشارل دو فوكو يقول: "إذا لم يتم تنصير المسلمين في شمال إفريقيا بالتدريج والليونة، فستظهر حركة قومية تماثل التي ظهرت في تركيا، وإن لم يوفق تصير تلك الشعوب فرنسية فأنها ستخرجنا من بلادها، فالوسيلة الوحيدة التي نصيرهم فرنسيين هي أن يصبحوا مسيحيين" (زكي مبارك، ٢٠١٠، ص١٦). وكان الطب وسيلة أساسية للتبشير حيث أن الأطباء من خلال العمل الطبي يستطيعون النفاذ إلى قلوب الناس والتأثير عليهم، وكان عدد من الأطباء الذين قدموا إلى المغرب يمارسون هذا العمل وعلى رأسهم الدكتور churcher في طنجة والدكتور kerr بالرباط.

أما الأساليب والمناهج المتبعة من قبلهم، فقد كانوا يحاولون إقناع المريض أن العلاج الذي سيمكنهم من الشفاء هو علاج روحي من روح القدس، وإن إخراج الروح الشرير الذي يسكن في بدن الإنسان روحيا هو الذي يشفي المرض وليست الأدوية التي يتعاطونها، وكانوا إلى جانب ذلك يعتمدون على

أعمال البر والإحسان. (زكي مبارك، ٢٠١٠، ص ١٧) ولعبت الراهبات الفرانسيسكات دورًا كبيرًا في ذلك، حيث نجد ليوطي يقول: "لقد ساهمن دوما في غزو القلوب والعقول.. وكن مساعدات رائعات لعمل الحماية سواء داخل المدرسة أو في المستشفى". (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٣١٤) وهو ما دعى إليه دوتي منذ سنة ١٩٠٠ حيث أكد على أهمية الغزو الروحي والفكري للأهالي بواسطة البعثات الدينية وبواسطة التعليم قائلاً: "لنظهر للمغاربة الجوانب المميزة في حضارتنا"(doutté, 1900, p 21).

ثالثًا: فرض الوصاية المالية

إن دور العوامل المالية في التوسع الأوربي في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين الميلادي لم تعدّ في حاجة إلى التوضيح فالحكومات استعملت السلاح المالي في المناطق التي كانت تريد فرض وصايتها السياسية عليها، وطلبت مساعدة الأبناك، حيث كانت تستغل الصعوبات المالية للبلدان لتفرض عليها قروضا فيتحدد بذلك مصير البلدان التي لا تستطيع سداد قروضها. (بيير كيلين، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص ٢٧). وهذا كان حال المغرب، فقد تشعبت الأزمة المالية فيه، بسبب عوامل داخلية وخارجية كثيرة، وقد حاول الحسن الأول تحسين تلك الوضعية، وحافظ الحاجب باحماد على سلامة الخزينة نسبيًا إلى سنة ١٩٠٠، لكن انطلاقًا من هذه السنة بدأت الأزمة المالية تشتد بسبب التعويضات الأوربية اللامتناهية وازدياد العجز التجاري وضعف الهياكل والأزمات الطبيعية والفلاحية، ومصاريف اللهو داخل القصر وامتناع المغاربة عن دفع ضريبة الترتيب وكذلك الزكوات، والمصاريف المرتفعة لإخماد ثورة بوحمارة، كل ذلك دفع المغاربة إلى الالتجاء إلى القروض الأجنبية باعتبارها المنفذ الوحيد، وذلك ما كان يترصد له رجال الأموال والحكومات الأوربية. (بيير كيلين، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص ٦٢)

وتحركت المجموعات المالية الفرنسية لتقوية مصالحها، فقد سبق لشركة شنايدر وشركائه، بعدما كلفت الملازم البحري كاكوري بمهمة دراسية في المغرب أن أنشأت في ٣٠ ماي ١٩٠٢ شركة مالية وتجارية تحمل اسم الشركة المغربية، ونجد من بين المساهمين فيها نيكولا باكي مجهز السفن المرسيلي، وقد فتحت الشركة وكالات لها في طنجة وفاس. ويبدو أن مندوبها في هذه المدينة السيد veyre - الذي كان يحظى بثقة المخزن – كان احد الوسطاء بين السلطان والبنوك الفرنسية. (ألبير عياش، ١٩٨٥، ص ٦٧) واستطاع ديلكاسي الذي جمع بين سياستين أوربية واستعمارية استغلال المشاكل التي كانت تعانيها الخزانة المغربية، وقام بحملة داخل أوربا لمنع البنوك الأوربية من تقديم قروض للمغرب، وهكذا وفرت الظروف لكل من بنك باريس والأراضي المنخفضة للقيام بضغط مالي أدى إلى إقراض المغرب قرض ١٩٠٢ الذي كان خطوة أولى نحو وضع مالية المغرب تحت وصاية فرنسا. (بيير كيلين، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص١٣٢).

لقد قدم القرض بالدورو الفضي الإسباني بينما كان على المخزن أن يؤدي الفوائد وأقساط الاستهلاك الشهرية بالفرنك الذهبي، وحين كان انخفاض قيمة العملة الفضية الإسبانية بالنسبة للذهب متواصلاً، فإن ذلك الشرط كان عبارة عن عبئ تقيل انضاف إلى فائدة ٦ في المائة.. وتبخرت السبعة ملايين والنصف مليون فرنك التي كانت قيمة القرض في أقل من نصف شهر. (بيير كيلين، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص ١٣٣) وكان على المخزن أن يلجأ إلى قرض ثان، حصل عليه من طرف إسبانيا وبريطانيا، لكن أموال القرض استعملت فقط في أداء الديون القديمة، وظلت حاجيات الخزينة مطروحة بإلحاح، مما اضطر معه المغرب إلى اقتراض أخر من كونسورسيوم البنوك الفرنسية التي منحته قرضًا بمبلغ ٥،٦٢ مليون فرنك، وبفائدة ٥ في المائة (ألبير عياش، ١٩٨٥، ص ٦٧) ، ولم يحصل السلطان سوى على ثلاثة أرباع مبلغ القرض، حيث صرفها في تسديد قروض ١٩٠٣، وفي المصارف المستعجلة، وكانت الشروط التي يفرضها عليه العقد جد قاسية، إذ أنه اضطر إلى توظيف ٦٠ في المائة من عائدات الجمارك البحرية لتسديد الديون، وهذه العائدات كانت توفر مداخله المنتظمة الوحيدة. (ألبير عياش، ١٩٨٥، ص ٦٧) وهذا ما أعطى لفرنسا حق الإشراف والمراقبة المالية على الواجبات الجمركية الأمر الذي يتعارض مع السيادة الوطنية (علال الخديمي، ٢٠٠٩، ص ٧٠).

وبدا المغرب يبحث عن قرض أخر يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون فرنك لتمويل بعض الأشغال العامة و الإصلاحات العامة والإدارية تحت إشراف فرنسا التي حل مندوبها بفاس، لكن المعارضة الألمانية ولعب المخزن على قضية ضرورة استشارة مجلس الأعيان أجل ذلك، لكن المغرب سيحصل على قرض جديد بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك سنة ١٩١٠ خصمت منه ٧٦ مليون فرنك كتعويض عن حملة الشاوية فلجا المغرب إلى طلب قرض أخر لكن فرنسا كانت تتهيأ لأكبر من ذلك. إن القروض ساهمت بشكل كبير في دعم التغلغل الفرنسي بالمغرب، ففي دراسة حول "الائتمان والبنك بالمغرب "منشورة بباريس سنة ١٩٢٩ كتب Félix nataf: إن تحليل التاريخ المغربي في السنوات الأولى من القرن العشرين يبين أن إقرار الحماية الفرنسية كان

بالتأكيد نتيجة للجهود المبذولة من قبل الرأسمال والسياسة" وهي ملاحظة أثبتها وزير فرنسا Taillandier ومختلف وثائق الدبلوماسية الفرنسية. (بيير كيلين، ١٩٩٢-١٩٩٣ ص ٢٧). إذن يمكن القول إن الغزو المالي كان من أنجع السبل التي اتبعتها الإمبريالية الفرنسية لإحكام هيمنتها على المغرب. (الخديمي، ٢٠٠٩، ص ٧١).

رابعًا: شبكة الوسطاء والقناصل

اعتمدت الدول الأوربية في تغلغلها بالمغرب على مجموعة من العناصر كان على رأسها الشبكة القنصلية، ففي هذه الفترة كانت كل من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا قد وضعت بالمغرب شبكات قنصلية تمتد إلى كل الموانئ المغربية المفتوحة على التجارة الخارجية، وفي بداية الستينيات من القرن التاسع عشر تمت ترقية وزراء تلك الدول إلى درجة وزراء مقيمين بالمغرب، وفي سنة ١٨٩٢ انتقل عدد الوزراء الأجانب المقيمين بطنجة إلى عشرة كانوا ممثلين بكل الموانئ المغربية ، واتخذوا ممثلين غير رسميين بالداخل كانوا يجعلونهم على بينة من تطور الأوضاع الداخلية وذلك قبل أن يتمكنوا سنة ١٨٩٥ من انتزاع حق تمثيلهم رسميا بالداخل. (بيير كيلين، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص ٨).

وقد تزايد دور هؤلاء الممثلين الأجانب بالمغرب على طول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وصاروا يتدخلون باستمرار في الشؤون المغربية، ويتطاولون على سيادة البلاد، وباتت السلطة المركزية بالمغرب تعتمد على استشاراتهم لاسيما فيما يهم علاقاتها الخارجية والإصلاحات. (بيير كيلين،١٩٩٢-١٩٩٣، ص ٩)

وهذا ما أشار إليه ادموند دوتي حيث قال: "يجب العمل كل ما ساعدت الظروف على ذلك على وضع أوربي في خدمة الحكومة المغربية، وأن نعمل بالخصوص على أن يكون فرنسيا " (doutté, 1900, p 66)، كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بالقناصل الفرنسيين وموظفي الشؤون الأهلية المرتكزين على طول الحدود الجزائرية المغربية من أجل تحقيق الاختراق للمغرب. (doutté, 1900, p 20) كما ساهمت هذه البعثات القنصلية ومختلف ممثلي الدول الأجنبية في تدويل المسألة المغربية واحتدام الأطماع حول البلاد، وكان الصراع والتنافس على احتلال مواقع النفوذ داخل المخزن مستمرًا بين المدربين الفرنسيين والإسبانيين والإيطاليين والإنجليز والألمان وكان كل امتياز أو تنازل من المخزن لفائدة بعثة ما، يذكي هذا الصراع ويفتح باب المناورات والضغوطات حتى تعم على باقي البعثات ويتخذ صبغة حق دولي، وهكذا كان تسرب الفرنسي أركمان والقائد الإنجليزي ماكلين إلى المحلة السلطانية حافزًا لإسبانيا وألمانيا فيما بعد لبلوغ نفس الهدف، لينتهي الأمر بتمثيل كل البعثات داخل الحركات السلطانية وقامت هذه البعثات سواء منها ذات الصفة الرسمية وغير الرسمية بجمع معلومات لصالح حكوماتها ومما سهل هذه المأمورية، أنها كانت تشتغل داخل الجهاز المخزني وتتنقل في أنحاء البلاد بصفة رسمية من خلال مصاحبتها للحركات السلطانية وكانت هذه المعلومات ترسل في شكل تقارير إلى الوزراء المفوضين الأجانب في طنجة الذين يقومون بدورهم بإرسالها إلى الجهات المسئولة حسب نوعية التقارير. (بوجمعة رويان، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٣٣٥ – ٣٣٦).

وراهنت باريس على تسخير القواد الكبار في مخططاتها للتسرب نحو المغرب وإضعاف السلطة المركزية، ففي منطقة الحوز التي تعتبر مثالاً صارخًا لهذا التواطؤ قد شهدت استغلال فرنسا للعديد من الأسر التي لعبت أدورًا مهمة في خدمة السلطات الفرنسية فيما بعد ولعل أشهرهم الكلاوي والكندافي والمتوكي، فهؤلاء القواد قد قاموا بالتعاقد مع بعض الشركات الأجنبية ثم ما لبثوا أن احتكروا التجارة المحلية، وأبرموا معاهدات سلف وتجارة وسلموا إليها الكثير من الأراضي الخصبة، وكانوا قد قاموا بتهيئة الجو لهذه الشركات الاستعمارية خاصة على المستوى الأمني، كما وفروا لهم اليد العاملة الرخيصة لاستغلال بعض المناجم، ونسقوا مع السلطات الاستعمارية في التمهيد لاحتلال المغرب، ومن القضاء على مقاومة أحمد الهيبة، التي بعدها مباشرة أعلنت فرنسا الكلاوي قائدًا على القواد الآخرين.

وراهنت فرنسا على الزوايا، فدوتي في أحد تقاريره السرية أكد على ضرورة استمرار فرنسا في الاهتمام بالزوايا وتسخيرها لخدمة النفوذ الفرنسي، وهذا راجع إلى وقوف فرنسا بناء على التقارير والرحلات الاستكشافية على أهمية الزوايا في اختراق المغرب، ولعل أبرز مثال على هذا الاستقطاب الزاوية الوزانية وزاوية تمصلوحت. فبعد حرب تطوان انخفضت مداخيل الزاوية الوزانية وتقلص نفوذها، فاضطر زعيم الزاوية عبد السلام الوزاني إلى السفر إلى الجزائر، ولأجل استرجاع نفوذه حصل على الحماية الفرنسية وأصبح أداة طيعة في يد فرنسا، فألصق به علماء فاس تهمة الخيانة، واعتبره المخزن مرتدًا، وشرع منذ ١٨٨٢ في إجراءات بيع الزوايا لحساب بعض الفرنسيين، وساعدته فرنسا في مد نفوذه إلى منطقة وهران، وعندما شرعت فرنسا في احتلال واحات توات وكورارة وتيدكلت كتب

الوزاني إلى سكان هذه الواحات يطلب منهم عدم مقاومة فرنسا، ومما جاء في رسالة للمولى الحسن إلى سكان هذه الواحات ما يلي" ... بلغ إلى علمنا الشريف أن الحاج عبد السلام الوزاني سيسافر إلى بلادكم ليوقعكم في الغلط وليدفعكم إلى التحالف مع العدو ...إننا نعلم أنه تراجع عن إيمانه ورضي بأشياء مخالفة للدين." وفي تقرير لدوتي نجد أنه ينصح باستغلال خدمات شريف وزان. (doutté, 1900, p 12)

أما زاوية تمصلوحت فإن زعيمها محمد الحاج سعى إلى الحصول على الحماية الفرنسية فأجرى مجموعة من الاتصالات مع القنصل الفرنسي ميكغي والطبيب موشان الذين زاروه في تمصلوحت، واستطاع الحصول على حماية فرنسا مما جعل المخزن غير قادر على المس به. وكانت زاوية مستغانم من المراكز المهمة للاستخبارات الفرنسية بالمغرب، وكان بعض مريديها يعملون كمخبرين لحساب السياسة الفرنسية، يتجولون في الأراضي المغربية بشرق البلاد فيقومون بمسح طبوغرافي وإنجاز تقارير عن السكان وأنظمتهم سواء في البوادي أو المدن. وتعتبر الجاليات الأوربية من المساعدين على تغلغل النفوذ الأجنبي في المغرب، فمنذ حرب تطوان بدأت تتزايد أعدادهم بشكل تصاعدي إلى أن بلغ عددها لدى وفاة السلطان الحسن الأول حوالي ٩ ألاف شخص كما جاء ذلك في كتاب مصطفى بوشعراء حول الاستيطان بالمغرب، وكان نمو هذه الجاليات خطيرًا على الدولة المغربية نظرًا لطبيعتها التوسعية إذ كانت تنمي باستمرار مجال نشاطها مستفيدة من وضعها المتميز فهي كانت لا تخضع للضريبة ولا لأية مراقبة وتتمتع بمساندة الهيأة الدبلوماسية. (بيير كيلين، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص ١٢٠)

هؤلاء الأجانب استطاعوا استغلال سنوات الجفاف للسيطرة على أجود الأراضي الفلاحية مستغلين حاجة الفلاح للقمة العيش، ففقد عدد كبير من الفلاحين أراضيهم، بل وتحولوا من ملاك إلى خماسة (محمد الأمين البزاز، ١٩٩٢، ص ١٥٧، بل وأنشئت شركات فلاحية همها الوحيد العقار والاستعمار. (مصطفى بوشعراء، ١٩٨٤، ص٣٥١). وساهم التجار المغاربة في خدمة الأهداف الاستعمارية الأوربية، فالوثائق المخزنية تكشف عن وجود علاقات نشيطة بين عدد من التجار ودور الشركات الأجنبية، وانتقل التجار المغاربة من تجار للسلطان إلى تجار في خدمة الأهداف الأوربية، حيث استغلوا تنافس الأجانب وحاجتهم للاستفادة من علاقاتهم التجارية للحصول على امتيازات قضائية وضريبية. (أكنينج، ٢٠٠٥، ص ١٥٠-١٥١)

إن هؤلاء التجار استفادوا من الحماية القنصلية وأصبحوا وكأنهم غير خاضعين إطلاقًا للسلطة المخزنية، مما خلق نوعًا من الفوضى القانونية ساهمت في تقويض البنيات الاجتماعية المغربية (محمد كنبيب، ٢٠١١، ص ٣٥٩). لقد كانت عواقب الحماية القنصلية بالغة الخطورة على البلاد، فمن جهة صار المحميون أداة لخلخلة بنية المجتمع المغربي ووسيلة لمد التأثير الأجنبي إلى داخل البلاد، ومن جهة أخرى كان تزايد أعدادهم يحرم الخزينة المغربية من موارد مالية هامة نظرًا لإعفائهم من واجباتهم المالية تجاه المخزن. ويعتبر اليهود أحسن الوسطاء التجاريين الذين اعتمدت عليهم فرنسا بالمغرب، فبواسطتهم استطاعت فرنسا الدخول في علاقات مع الداخل المغربي، وهذا ما يفسر العدد الكبير من المحميين اليهود من طرف التجار الفرنسيين. (Doutte, 1900, p 6)

ووقع الرهان كذلك على العنصر الجزائري ليكون وسيلة للتدخل الفرنسي وجسرًا للتواصل مع المغرب، ففي إحدى تقارير المفوضية الفرنسية بطنجة إلى الخارجية الفرنسية في سنة ١٨٩٤ كان التأكيد على إمكانية الاعتماد على الجزائريين الذين انتقلوا للعيش بالمغرب بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولقد أكد ادموند دوتي على مكانة المجموعة الجزائرية بالعاصمة المغربية فاس، والفوائد التي يمكن أن تقدمها لفرنسا في حالة نجاح استقطابها، كما راهن على جزائري مراكش في تسهيل انتقال ملكية الأراضي من المغاربة إلى الأوربيين، أي سهلوا عملية الاستيطان الزراعي. (محمد أمطاط، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ١٠٤) وركز الحاكم العام للجزائر على تشغيل بعض الجزائريين في المغرب لصالح فرنسا، في إطار ما سماه بالاختراق الهادئ، بدعم من حكومة باريس، فساهم الجزائريون في المس بالسيادة المغربية وتخريب الاقتصاد المغربي، وإضعاف قدرات المغرب الدفاعية، ولوحظ كذلك أيضًا من خلال أدوارهم في المصالح القنصلية الفرنسية. (أمطاط،٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ١٤٥).

خامسًا: إثارة الفتن والاضطرابات

بدون شك إن الثورات القبلية قد لازمت تاريخ المغرب، إلا أن مظاهر هذه الثورات أصبحت أكثر انتشارًا واتساعًا ما دامت دواعيها موجودة، وقد غذاها المستعمر لأغراضه الخاصة والكثيرة، من أجل الحد من هيبة المخزن ونفوذه، وتعتبر ثورة الجيلالي الزرهوني الملقب ببوحمارة نموذجا لهذه الثورات المكلفة ماديًا ومعنويًا وعلى أكثر من صعيد، وتكاد تتفق الشهادات والدراسات المغربية أن ثورة بوحمارة تم التخطيط لها ودعمها من طرف الاستعمار الفرنسي لإضعاف المغرب

وإظهار عجز المخزن عن حماية مصالح الأجانب مما يبرر التدخل الأجنبي حسب مقررات الجزيرة الخضراء. ومما يؤكد دعم فرنسا لهذا المتمرد هو شهادة البرلماني الإسباني Maura إذ قال: "إننا متيقنين بصفة كبيرة، بأن الثائر عندما أعلن حركته جاء من الجزائر، ونعرف كذلك أن الأسلحة المستعملة أولاً من طرف أنصاره تحمل علامة فرنسية، وأن الذهب والمال الفرنسيان كانا منتشرين بينهم". (أمطاط، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ١١٨).

وقد انكشف هذا التواطؤ بعد القبض على بوحمارة، حيث تدخل القناصلة الأجانب لحمل السلطان على الإفراج عنه، لكن تم إعدامه بسرعة، فأشاع الأوربيون بأنه قدم للأسود أو أحرق حيًا كخطوة لإقناع الرأي العام الأوربي "المتحضر" "بهمجية المغاربة"، وبضرورة التدخل الفرنسي الأوربي لتمدين المغرب. إن الفرنسيين أحسنوا استغلال ورقة بوحمارة في علاقته بالسلطان والدول الأوربية خصوصًا وأنهم ما فتئوا يرددون خطاب "الفوضى المغربية"، وأن المغرب مقسم إلى كتلتين متعارضتين بلاد السيبة وبلاد المخزن وأن المغرب لا يمثل أبدًا أمه منظمة. (daniel rivet, 1988, p 25)

سادسًا: إنشاء مجموعة من التجهيزات

أكد الحاكم العام للجزائر جونار في تقرير له على النتائج المرضية التي أسفرت عنها سياسة التمهيد المتبعة مع السكان وضرورة متابعتها، كإنشاء مزيد من الأسواق وجلب السكان إليها وبناء المراكز الأهلية للتمريض والمدارس، ومعالجة النقط المائية وشق الطرق للمواصلات، لقد تم إنشاء الأسواق إذن والمستوصفات الطبية بغرض استعمالها كأداة غزو سلمية لاختراق نفسية السكان وخلق الشعور وسطهم، بالتفوق الحضاري الفرنسي، كما تم بناء مجموعة من السكك الحديدية كوسيلة من وسائل التوسع، قال عنها دافيد ليفط "أنها أداة استراتيجية في إنجاح سياسة التغلغل السلمي". (أحمد أمزيان، ٢٠٠٧، ص٤٥٣ -٤٥٤) وفي تقرير لجونار بعد زيارته لمنطقة الجنوب الشرقي نجده يقول: "علينا إعطاء الدليل لهؤلاء السكان المسلمين المنضوين مؤخرًا تحت رعايتنا، أننا نريد بكل الوسائل خدمة مصالحهم المادية". (أمزيان، ٢٠٠٧، ص ٤٥٣).

ومن أبرز التجهيزات التي اعتمد عليها الفرنسيون في تطبيق سياسة التسرب السلمي إلى المغرب بناء السكك الحديدية واعتبروها "الغذاء الأساسي بالنسبة لتجارة الصحراء الهائلة"، وتشكل أيضًا "الهيكل الأساس للحضارة العصرية"، ومن الأهداف المرجوة من وراء بناء هذه السكك تنقل الجيش من نقطة إلى أخرى بالسرعة المطلوبة، والربط بين وهران وتومبوكتو عبر حوض الزوزفانة وتوات.

سابعًا: الاتفاقيات والمؤتمرات

تعتبر المعاهدات التجارية التي وقعتها الدول الأوربية مع المغرب من أبرز وسائل التسرب الأوربي، فهي التي جعلت هذا التسرب يرتكز على أسس قانونية. ومن المعلوم أن المغرب سبق له فيما مضى أن وقع عدة اتفاقيات مع مجموعة من الدول، لكن ذلك لم يؤثر قط على حرية المخزن في التحكم في اقتصاده. (Brignon et autres, 1967,p289) لكن الأمور تغيرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت بريطانيا بحكم تعاظم تجارتها الخارجية، مؤهلة أكثر من غيرها لتمارس ضغوطا على المغرب، حملته على تغيير سياسته التجارية مع الدول الأجنبية. (خالد بن الصغير، ١٩٩٧، ص٦١) هذه الضغوط القوية فرضت على المخزن المصادقة على الاتفاقية التجارية مع بريطانيا بتاريخ ٩ دجنبر ١٨٥٦، والتي تقرر دخولها حيز التنفيذ ابتداءً من ١٠ يناير ١٨٥٧. (خالد بن الصغير،١٩٩٧، ص١٢٢). هذه المعاهدة استفادت منها لاحقًا كل الدول الأوربية بمقتضى الدولة "الأكثر حظوة " أو "المعاملة بالأفضل"، فبعد حرب تطوان أحرزت إسبانيا سنة ١٨٦١ على نفس الامتيازات الإنجليزية، ثم جاءت المعاهدة المغربية الفرنسية لسنة ١٨٦٣ لتتويج هذا التطور. (عبد الله العروي، ٢٠٠٩، ص٥٦٢-٥٦٣).

هذه المعاهدات حررت الاقتصاد المغربي من قبضة المخزن وربطته بتقلبات الظروف العالمية. بعد انصرام بضع سنوات دخلت ألمانيا مسرح الأحداث تحث ضغط الظروف الاقتصادية (جرمان عياش، ١٩٨٦، ص٢٢٥.)، وبدخولها إلى اللعبة توسعت دائرة القوى المهتمة بالمغرب، وهو ما سيؤدي فيما بعد إلى تدويل القضية المغربية (Brignon et autres,1967, p292.)، وأسفرت الضغوط الألمانية عن موافقة المخزن في يونيو ١٨٩٠على عقد معاهدة تجارية بين البلدين. لقد ركزت نصوص المعاهدات قبل كل شيء على تثبيت ضمانات التواجد الأجنبي داخل المغرب وأغلب المعاهدات سعت إلى تحقيق حرية الاستقرار والتنقل ومزاولة أعمال التجارة وظروف السكن الملائم، ومعظم الشروط تدور حول حرية التواجد والاتجار دون تدخل من المخزن، وتمتع محمي التجار الأوربيين بنفس امتيازاتهم. (عمر أفا، ١٩٨٨، ص ٧٧).

إن هذه الاتفاقيات التجارية شددت الخناق على المغرب، وتبعها على الصعيد الدولي نجاح فرنسا في إبعاد بريطانيا عن المغرب في صفقة بين البلدين سنة ١٩٠٤ فيما يعرف بالاتفاق

الودي الذي نص كذلك على مصالح إسبانيا في الشمال المغربي لعدم رغبة بريطانيا في وجود بلد قوي يتحكم في مضيق جبل طارق. وهكذا لم يبق أما فرنسا إلا الضغط على المغرب لقبول حمايتها وهذا ما حاول سان روني طايانـدي (Taillandier) (بداية ربيع سنة ١٩٠٥) القيام به، عبر اقتراحه إنشاء بنك مخزني وإتمام قرض جديد يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون فرنك، مرهون بمجموع مداخيل بيت المال فضلا عن الإعلان عن برنامج للأشغال العمومية والإصلاحات العسكرية والإدارية. لكن المغرب أفشل تلك المناورة باستدعائه لمجلس الأعيان الذي رفض المبادرة ودعا إلى مؤتمر دولي هو مِؤتمر الجزيرة الخضراء. لكن الدبلوماسية الفرنسية النشيطة استطاعت أن تخرج منتصرة من هذا المؤتمر حيث تم الاعتراف بالحقوق الخاصة لفرنسا وإسبانيا والتأكيد على مبدأ المساواة الاقتصادية للدول الكبرى، وإقرار مبدأ الباب المفتوح في المجال التجاري، ومنع إجراء أي إصلاح جبائي أو مالي دون موافقة مسبقة من الممثليات الأوربية. فضلاً عن تنظيم بوليس في الموانئ بتأطير فرنسي وإسباني، وإنشاء "لجنة مكلفة بالأشغال العمومية"، وتأسيس بنك مخزني مغربي براساميل أجنبية، وهو ما ساهم في زيادة التغلغل الفرنسي بالمغرب.

خَاتِمَةٌ

اعتمدت فرنسا في إطار هدفها المتمثل في احتلال المغرب طمعا في ثرواته الطبيعية، على تفادي الاستعمار المباشر، والبدء بدراسة واسعة للمجتمع المغربي، فظهر لها أن تحقيق هدفها لن يكون بالسهولة التي تتصورها، خاصة مع التنافس الإمبريالي الذي كان محتدما حول المغرب. لكنها بالمقابل لم تظل مكتوفة الأيدي وعملت على إنضاج الظروف الموضوعية لإخضاعه، وهكذا استعانت بمجموعة من الوسائل السلمية يأتي على رأسها سلاح العلم باعتبار أن احتلال بلد ما يستلزم في البدء معرفة مؤسساته وبنياته السياسية والاقتصادية، وأضافت إلى هذا السلاح مجموعة من الطرق الملتوية منها إنشاء المستوصفات الطبية وإرسال الأطباء، من أجل غزو القلوب قبل غزو الأبدان، كما قامت بربط الصلات والعلاقات مع مجموعة من الوسطاء المغاربة، من أجل خلق عملاء لها وسط المغاربة، علاوة على إثارة النعرات والفتن الداخلية، تمهيدا لإضعاف المغرب، وجره إلى مستنقع القروض، مما أدى إلى خنق الاقتصاد المغربي، وتوجت فرنسا هذه الوسائل بفرض معاهدات سياسية تحت الضغط.

لقد كان المخطط الفرنسي مخططًا خطيرًا فعلاً، تداخلت فيه الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والدينية بشكل معقد، ونفذ بطريقة مرحلية بطيئة ولكنها طريقة علمية عملية فعالة، أدت إلى احتلال المغرب سنة ١٩١٢، وبقيت وسائل التغلغل السلمي مستمرة رغم الحملات العسكرية في إطار ما سمي آنذاك بالتمهيد la pacification من أجل بسط السيطرة العسكرية الفرنسية على مجمل التراب المغربي بأقل التكاليف، وهو ما استطاعت فرنسا تحقيقه سنة ١٩٣٤ بالقضاء على آخر جيوب المقاومة المغربية.

المراجع

- إبراهيم بوطالب (١٩٨٩)، **البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي: حصيلة نقدية، ضمن ندوة البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- أحمد أمزيان(٢٠٠٧)، **المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي خلال القرن ١٩**، دار أبي رقراق، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ألبير عياش (١٩٨٥)، **حصيلة الاستعمار الفرنسي بالمغرب**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر.
- بوجمعة رويان (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، **الطب الاستعماري الفرنسي في المغرب ١٩١٢ – ١٩٤٥**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- بيير كيلين، **الاقتراضات المغربية ١٩٠٢-١٩٠٤**، ترجمة وتقديم المصطفى برنوسي (١٩٩٢-١٩٩٣)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- ثريا برادة (١٩٩٧)، **الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- جرمان عياش (١٩٨٦)، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء.
- خالد بن الصغير (١٩٩٧)، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ١٨٥٦-١٨٨٦**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط٢، الرباط.

- رشيد عزيوز(٢٠٠٤-٢٠٠٥)، **الأطباء الأجانب في مغرب القرن ١٩**، أطروحة الدكتوراه نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- زكي مبارك (٢٠١٠)، **الطب الاستعماري من عمل إنساني إلى أداة للتسرب الاستعماري السلمي، ضمن تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين**، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- عبد الله العروي (٢٠٠٩)، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- العربي اكنيح (٢٠٠٥)، **انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن ١٩ وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبادية المغربية**، فاس.
- علال الخديمي (2009)، **الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية**، دار أبي رقراق للنشر، الرباط.
- عمر أفا (١٩٨٨)، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر- سوس ١٨٢٢-١٩٠٦**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- محمد الأمين البزاز (١٩٧٩-١٩٨٠)، **المجلس الصحي الدولي بالمغرب ١٧٩٢-١٩٢٩**، أطروحة نيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- محمد الأمين البزاز(١٩٩٢)، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين ١٨و١٩**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- محمد الغيلاني (٢٠٠٨)، **جريدة المساء**، ٣ شتنبر ٢٠٠٨.
- محمد أمطاط (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، **الجزائريون في المغرب ما بين ١٨٣٠ – ١٩٦٢**، أطروحة لنيل الدكتوراه نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- محمد كنبيب (٢٠١١)، **المحميون**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- مصطفى بوشعراء (١٩٨٤)، **الاستيطان والحماية بالمغرب ١٨٦٣-١٨٩٤**، ج١، المطبعة الملكية، الرباط.
- مولود عشاق(٢٠١٠)، **تأملات في الإنتاج التاريخي المغربي**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- Brignon et autres (1967), Histoire du Maroc, librairie nationale, Casablanca.
- Daniel rivet (1988), Lyautey et l'institution de protectorat français au Maroc 1912-1925,T1, le harmattan, paris.
- Edmound doutté (1900), des moyens de développé l'influence française au Maroc, rapport à monsieur le gouverneur général de l'Algérie, F.levé, paris.